تحليل دور مراكز الابحاث الدولية المعاصرة

رؤية استراتيجية مقارنة

أ . م . د سعد عبيد السعيدي
أ . د . أحمد عدنان كاظم الكناني
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

الملخص

يعد موضوع مراكز البحوث العالمية المعاصرة من المواضيع المهمة التي لا تزال تحظى باهتمام الكثير من المحللين والمفكرين الاستراتيجيين، لا سيما دورها في إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا الأكثر إشكالية وأزمات في الأحداث الأخيرة (الصراعات والحروب والنزاعات)، السلام وصنع السلام، الدبلوماسية الرقمية، التنمية المستدامة، التحولات الفكرية في عصر المعلومات، تغير المناخ، التحديات البيئية، الطاقة المتجددة، والكوارث الطبيعية . . .) .

توجد في العديد من دول العالم مراكز بحثية متخصصة في موضوعات محددة قد نجدها الأقرب إلى العمل الحكومي الرسمي، على سبيل المثال، يكون الدافع وراء الأبحاث التي تجريها وزارة الخارجية أو الوزارات الأمنية والمؤسسات الأخرى هو التحليل والمعرفة المتعمقة للأبعاد الأكاديمية لمختلف المسارات الملموسة أو غير المعلنة .

ولذلك فإن الاستثمار الحقيقي يجب أن يوجه نحو البحث العلمي الذي يعد في كثير من دول العالم المتقدم المصدر الرئيسي والمصدر المهم للثروة المعرفية كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الصين . واليابان وماليزيا وسنغافورة وكندا وغيرها من الدول التي خطت أيضاً خطوات مهمة وحاسمة في مجال التقدم البحثي في جميع مراكز الفكر في العالم .

الكلمات المفتاحية

مراكز الأبحاث، الاستراتيجية، السياسية الدولية .

Analysis the role of contemporary international research centers Comparative strategic vision

Assistant P. Dr. Saad Obaid Al-Saeedi
P. Dr. Ahmed Adnan Kazem Al-Kanani
University of Baghdad / College of Political Sciences

Abstract

The topic of contemporary international research centers is one of an important subject that still take an attention by many analysts and strategic thinkers, especially their role in preparing studies and researching on the most problematic and crisis issues of the recent events (conflict, wars, disputes, peace and making-peace, digital diplomacy, sustainable development Intellectual transformations in the information age, climate change, environmental challenges, renewable energy, and natural disasters ...).

In many countries of the world, there are research centers specializing in specific topics that we may find closest to the official government work. For example, the research of the Ministry of Foreign Affairs or the security ministries and other institutions are motivated by analytical and knowledge in-depth of an academic dimension on various tangible or unannounced trajectories.

Therefore, the real investment must be directed towards scientific research, which in many countries of the developed world is considered the main source and important resource of wealth in knowledge, as what happened in the United States of America, Germany, France, Britain, China, Japan, Malaysia, Singapore, Canada and other countries that have also taken an important and decisive step in the field of research progress in all think tanks in the world.

Keywords

Research centers, Strategic, international political.

المقدمة

تعّد موضوعة مراكز الأبحاث الدولية المعاصرة من الموضوعات المهمة التي ما زالت تشغل بال الكثير من المحللين والمفكرين الاستراتيجيين، لاسيما ودورها في إعداد الدراسات والبحوث بشأن أكثر قضايا العصر التي تعاني من اشكاليات وأزمات (الصراع والحروب والمنازعات وصناعة السلم والسلام والدبلوماسية الرقمية واستدامة التنمية والتحولات الفكرية في عصر المعلومات والتغير المناخي وتحديات البيئة والطاقة المُتجددة والكوارث الطبيعية . . . وما سواها) . وفي كثير من الأحيان تطلق تسميات مختلفة على مراكز الأبحاث هذه (مثل المؤسسة Foundation، المعهد Institute، أو الصندوق Fund، . . . وما سواها من التسميات التي تعكس البنية الوظيفية لمراكز الأبحاث المتخصصة Specialized Research Centers)، ولكن على الأغلب تتماثل مراكز الأبحاث في نمط عملها دور المنظمات غير الحكومية التي تنتشر في جميع أنحاء العالم بلا استثناء .

فعلى سبيل المثال هناك العديد من مراكزِ الأبحاث الأمريكية التي تبحث في الموضوعات المهمة أعلاه والتي تنشر في مجلات عالمية معروفة كي تفيد صنّاع القرار عموماً مثل مجلس العلاقات السياسي (Council on Foreign Relations) الذي يصدر مجلة (Foreign affairs)، وكذلك دورية الشرق الأوسط (Middle East Journal) الصادرة عن معهد الشرق الأوسط، ومجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) الصادرة عن معهد كارنيغي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace)، والمعهد الأمريكي للسلام (United states institute of peace) الذي يصدر التقارير الخاصة المتخصصة في مجال صناعة السلام وتدعى بـ (Special reports)، وكذلك تقارير مركز مراقبة قضايا الدفاع (Defense monitor) الصادرة عن مركز معلومات الدفاع (Center for defense information) . . . ، فضلاً عن دراسات مؤسسة راند الأمريكية المتنوعة . ولكن بالمقارنة مع مراكز الأبحاث المنتشرة في الدول العربية فنجد إن عددها قليل سيما في منطقة الشرق الأوسط، فهناك مركز الدراسات الاستراتيجية / الجامعة الأردنية، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط / لبنان، ومركزي الجزيرة للدراسات وبروكنجز / الدوحة في دولة قطر، وهناك مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا) في تركيا الذي تأسس عام ٢٠٠٥ وما سواها من المراكز ومنها في العراق .

ومن المراكز الأبحاث المهمة التي أسهمت في إحداث تحولات في الفكر الاستراتيجي الدولي كما هو الحال في رؤية تيار المحافظين الجُدد في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل بول وولفويتز – وهو تلميذ الفيلسوف الألماني ليو ستراوس والقريب من عالِم الرياضيات المجري "أبراهام والد " من الناحية السياسية – وكذلك ديك تشيني ، كولن باول ،ريتشارد بيريل، ونيوت جينجريتش، دانيلا بليتكا ، وجان كيركباتريك . . . وآخرون) ،إذ يُعّد هذا التيار من التيارات التي ظهرت أفكاره على أرض الواقع من خلال أبحاث معهد أمريكا انتربريز (American enterprise institute) ، وقد تأسس هذا المعهد في العام ١٩٣٨ وهو يضم بعضاً من أبرز خبراء السياسة العامة في أمريكا . إذ يهدف المعهد إلى خدمة كل من القادة وعامة المتخصصين على حد سواء من خلال البحث والتثقيف حول القضايا الأكثر أهمية في عالمنا المعاصر، أما أبحاث المعهد فموزعة على ستة أقسام رئيسة (الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمنية والرأي السياسي والعام والتعليم، الصحة والطاقة والبيئة والاجتماع والثقافة) .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في التساؤل المركزي الاتي (ما هو دور مراكز الابحاث الدولية المعاصرة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والتكنولوجيا وغيرها من المجالات ؟ وبماذا تتميز عن نظيراتها في العالم العربي ؟ وما هي أسباب وتداعيات عوامل الاختلاف ؟

فرضية البحث

للإجابة على مشكلة البحث فأننا ننطلق من فرضية مركزية قوامها إن لمراكز الابحاث الدولية المعاصرة لاسيما الرصينة منها دور كبير واساسي في مجالات صنع القرارات السياسية والامنية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وغيرها من المجالات، لا سيما انها تمتلك امكانات فكرية ومادية وبحثية وتنظيمية مميزة تجعلها تتفوق بشكل كبير على نظيراتها العربية ومنها بطبيعة الحال مراكز الابحاث في العراق .

منهج البحث

هو الطريقة التي عبر توظيف ادواتها الاساسية ومنهجها الفكري يستطيع الباحث التوصل الى النتائج والاستنتاجات المتعلقة ببحثه، وفي هذا المجال فإن المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص هو أفضل المناهج لهذا الغرض فضلا عن الاستعانة ببعض الاساليب البحثية المساعدة ومن بينها الاسلوب المقارن للمقارنة بين بعض مراكز الابحاث الدولية وبعض مراكز الابحاث العربية .

المحور الأول

نشأة وتطور مراكز الأبحاث

يمكن تعريف مراكز الدراسات او الفكر بأنها : مؤسسات تعمل على تقديم الدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار داخل المؤسسات الحكومية، والتي تتضمن العديد من التوجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، من أجل تمكين صانعي القرار السياسي من صياغة سياسات حول قضايا الدولة العامة، كما تعرف أيضا بأنها مراكز صنع أو إدارة المعرفة البحثية العلمية، والتخصص في كافة المجالات، وبما يخدم صنع أو تطوير أو تحسين السياسات العامة للحكومات أو تصحيح القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة . (١)

وتُعّد نشأت مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة والتي تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى لتضطلع بمسؤولية دراسة وتحليل القضايا الدولية التي شغلت اهتمام رجال الفكر وصنّاع القرار على حد سواء، وقد تأسس أول مركز بحثي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٠ والذي أطلق عليه معهد كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for international peace) ، ومعهد بروكنجز (Brooking institute) الذي تأسس عام ١٩١٦ ، ومعهد هوفر (Hoover institute) عام ١٩١٨ ، ومؤسسة القرن (Century foundation) عام ١٩١٩ ، ومجلس العلاقات الخارجية (foreign relations council on) عام ١٩٢١ ، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد في عام ١٩٢٠، ومعهد غالوب (Gallup) الذي تأسس في أمريكا عام ١٩٢٠ من أجل القيام باستطلاعات الرأي . . . (٢) . ولكن اللافت للنظر بعد الحرب الباردة بدأ التركيز في البحث العلمي على القضايا المحورية المعقدة (Baffling issues)، لتطوير العمل باتجاه الأدوار التي تفيد صنّاع القرار وهي كالآتي (٣) :

١. تزويدهم بالتحليلات والدراسات المستقبلية .
٢. المساعدة في إعادة مكونات وعناصر البرامج السياسية (Policy agenda).
٣. تقليل الفجوة بين المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية حيال قضايا ومشكلات وأزمات العالم بأكمله .

تقدم مراكز الأبحاث والدراسات العديد من الخدمات البحثية والاستشارات للقطاع الحكومي وفي مختلف التخصصات سيما تلك التي تتطلب السرعة في الانجاز والدقة في مجال البحث العلمي، مع الاستعانة

بخبرات الخبراء من جميع دول العالم من أجل إعداد التقارير الخاصة التي يطلبها كبار رجال السياسة والمعرفة في آنٍ واحد ، ناهيك عن تشكيل الفرق البحثية المسؤلة عن إعداد التقييم العام بشأن القضايا الأكثر حساسية أو الموضوعات التي تكون محل الجدل والنقاش المستمرين (Critical issues) [٤] .

أولا . دور مراكز الأبحاث المتخصصة في مجالات السياسة الدولية

تنتشر في الكثير من دول العالم مراكز أبحاث متخصصة في موضوعات محددة قد نجدها الأقرب للعمل الرسمي الحكومي ، فعلى سبيل المثال تنشط أبحاث وزارة الخارجية أو الوزارات الأمنية وما سواها من المؤسسات بدافع المعرفة التحليلية والمعمّقة لأبعاد الدبلوماسية الأكاديمية والتطبيقية على مختلف المسارات المعلنة أو غير المعلنة (Second track) ، كما حصل ذلك في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي تحديداً قبيل التوصل إلى اتفاقات أوسلو التي وقعت في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٣ عندما قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بالنرويج (PRIO) بترتيب عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي سراً [٥] . ومن ناحية أخرى قد يجري تكليف بعض مراكز الأبحاث للقيام بأدوار عملية من خلال تكليفهم في تولي المناصب الحكومية من جانب خبراءها ، وهو بمنزلة الباب الدوّار (Revolving door)، ليجري العمل كوزراء أو مستشارون أو سفراء ودبلوماسيون . . . [٦].

كما إن دور مراكز الأبحاث في مجال السياسة الدولية المعاصرة يتحدد من خلال تحليل مجمل الأحداث والقضايا التي أثرت بشكل كبير في مستقبل دول العالم بلا استثناء ، فقد ازداد عدد مراكز الأبحاث وتنوعت اهتماماتها بشكل ملحوظ ، والبعض منها بدأ يقوم بتوجيه الأحداث ويسهم في التطورات الحاصلة في المجالات السياسية والاقتصادية وما سواها من مجالات ، مما أثار حالة من القلق في جميع الأوساط العالمية بسبب تزايد أنشطة بعضها بشكل لافت للنظر سيما في السنوات الأخيرة ، إذ توجد هناك مجموعات بحثية مختلفة تضطلع بمهمة دراسة واقع مراكز الأبحاث نفسها من أجل الكشف عن طبيعة عملها وأهدافها الآنية والمستقبلية ، ولكن أهمية وخطورة عمل البعض منها يكمن في دورها بالتلاعب وتحريك الرأي العام وكذلك الإعلام في أحيان أخرى ، فضلاً عن أدوارها التكميلية المضافة من خلال تقديم التوصيات إلى صنّاع القرار ورجال المال والاقتصاد ، ناهيك عن التبريرات التي تقدمها للأخيرة جميعاً في حالة اصدار بعض القرارات أو وقوع بعض الأخطاء على حد سواء [٧] .

ثانيا . مراكز الأبحاث العربية والتحكم الغربي بالمحتوى الاستراتيجي بحثياً وإعلامياً

تعتمد الكثير من مراكز الأبحاث الدولية اعتماداً كثيراً على الإعلام من أجل التحكم بوسائل إيصال الرسائل ذات المحتوى الاستراتيجي بشكل مؤثر بقصد تغيير اتجاهات صنع القرار في جميع مراحله، عندما تكون الغايات والمقاصد موجهّة نحو دول محددة بعينها بهدف تغيير سلوكها الخارجي [٨] . ولكن اللافت للنظر قلة عدد مراكز الأبحاث العربية مقارنة بالدول الغربية المتقدمة حصراً ، إلى جانب نوعية المراكز وتميّزها في مجال انتاج الأبحاث والدراسات ، إذ نجد إن أغلب القرارات التي تتخذ في الدول العربية متأثرة بدراسات مراكز الأبحاث الأجنبية بالاعتماد على المعلومات والبيانات وحتى الصور المهمة التي تقدمها لصنّاع القرار ، وهذا يشكل مُعضلة كبيرة في التحليل الاستراتيجي للمواقف حيال بعض الأزمات والمشكلات التي مازالت تعاني من هذه الإشكالية [٩] .

فعلى سبيل المثل لا الحصر ، مشروع كارنيجي للشرق الأوسط الذي أنشئ عام ٢٠٠٢ من أجل تقديم التحليلات والأفكار الاستراتيجية بغرض التحكم بالتطورات السياسية الحاصلة في العالم العربي إعلامياً (بدأ العمل به من بيروت عام ٢٠٠٦ ، ومن ثم كارنيغي أوربا في بروكسل عام ٢٠٠٧ ، وكارنيغي تسينغهوا في بكين عام ٢٠١٠ ، فضلاً عن تأسيس برنامجها السياسي عن آسيا الوسطى في جمهورية كازاخستان منذ أواخر عام ٢٠١١) ،فضلاً عن أهداف المشروع في تطوير مشاريع برامج الأبحاث بالتعاون ما بين بعض الباحثين المتخصصين الأجانب ومؤسسات ومراكز أبحاث عربية بدافع تقديم الدعم والاسناد لبعض الشخصيات السياسية في الدول العربية ولفهم التحديات التي تواجههم على المستوى الدولي ، ناهيك عن دور المشروع البحثي في تأسيس برامج تدريبية للشباب الباحثين لتمكينهم من ممارسة البحث العلمي بحسب الخبرات التي يوفرها برامج مركز كارنيجي للأبحاث نفسه ، ففي عام ٢٠١٣ أجرت جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية دراسات معمّقة لإعداد تقرير تصنيفي لأكثر مراكز الأبحاث في العالم دوراً ونشاطاً ، وكانت نتائج الأخيرة من الناحية العملية كالآتي [١٠] :

١. تصنيف المركز الأول لمؤسسة كارنيجي للأبحاث .
٢. تصنيف المركز الثاني لمعهد بروكنجز الأمريكي .
٣. تصنيف المركز الثالث لمعهد تشاتام البريطاني .

ومن ناحية أخرى، يُعّد المعهد الياباني للشؤون الدولية الذي تأسس منذ عام ١٩٥٩(The Japan Institute of international affairs) من المعاهد البحثية المهمة في مجال السياسات غير الحزبية، فضلاً عن تركيزه على قضايا الأمن والشؤون الدولية المختلفة بالتعاون مع

المعاهد والمؤسسات البحثية الأخرى المنتشرة في جميع أنحاء العالم. ناهيك عن دور اليابانيين أنفسهم في تحليل وفحص السياسة الخارجية اليابانية من أجل إعداد مقترحات للحكومة اليابانية والتي تنشر لعموم الرأي العام الياباني، مما أدى إلى أن يكون أحد المعاهد المهمة بسبب استعانته بالمفكرين والخبراء والباحثين ورجال الأعمال والإعلام والمؤسسات العلمية المختلفة من جميع الدول المتقدمة، وعلى الرغم من إن هذا المعهد قد تأسس بشكل مستقل، ولكن حاليا جرى إلحاقه بوزارة الخارجية اليابانية طالما إنها مؤسسة علمية بحثية تهتم بالمصلحة العامة ليس إلا (١١).

وقد قام معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية الذي تأسس في فرنسا عام ١٩٩١ بالمشاركة أيضاً في البحث والنقاش حول القضايا الاستراتيجية والدولية عبر تقديم تحليلات جديدة عن القضايا الوطنية والدولية، من خلال إنشاء مركز أبحاث مستقل لديه من الخبرات كي تمكنه من إعداد البحوث والاستشارات حول قضايا مستقبل المنطقة الأوربية والعالم بأكمله (١٢).

أما على الصعيد العربي فهناك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي تأسس في قطر عام ٢٠١٠، وهي مؤسسة متخصصة مستقلة تقوم بالأبحاث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل تجريبي، إذ يقوم المركز بتحليل وتشخيص السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما سواها من سياسات، من أجل معرفة التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي وقضايا التنمية المعاصرة التي تشغل بال المحللين من مختلف الاختصاصات، ناهيك عن الاهتمام في تحليل واقع العلاقات الدولية والإقليمية الحاصلة بين الدول العربية وبقية دول العالم سيما في آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا . . . ،مع الاهتمام بالنظريات الاجتماعية ونظريات الفكر السياسي والجيو – استراتيجي والجيوبولتيكي لتكون في موضع التحليل والنقد والتقويم (كما تصدر مجلات متخصصة بشكل دوري مثل تبيّنُ، عمران، وسياسات عربية) (١٣). وهناك مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي تأسس منذ عام ١٩٦٨ والمملوك للدولة المصرية، أما دوره فيتركز في دراسة القضية الفلسطينية والمجتمع الاسرائيلي، وفي عام ١٩٧٢ توسعت دراساته البحثية لتشمل القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية . . . ليحتوي على (١٢) وحدة بحثية (١٤).

وفيما يلي جدول يبين أهم الدول الرائدة في مراكز الابحاث عبر حصر المراكز الفاعلة في مجال البحث والتحليل والتفكير والذي يلاحظ فيه عدم وجود اي دولة عربية حيث تتذيل الدول العربية الجداول المتعلقة بأهم مراكز الابحاث العالمية من حيث العدد أو التاثير الى الدرجة التي تفوقت عليها دول صغيرة جدا مثل سنغافورة أو اسرائيل.

الجدول رقم (١) يبين اهم الدول في مجال مراكز الابحاث لحد عام ٢٠٢٠ .

ت	اسم الدولة	عدد مراكز الابحاث الفاعلة
١	الولايات المتحدة الامريكية	١٨١٥
٢	جمهورية الصين	٤٢٥
٣	الهند	٢٩٢
٤	المملكة المتحدة	٢٨٦
٥	المانيا	٢٠٠
٦	فرنسا	١٧٦
٧	الارجنتين	١٣٧
٨	روسيا	١١٢
٩	اليابان	١٠٣
١٠	كندا	٩٧

المصدر: جواد الحمد ، برامج واجندات مراكز الابحاث العربية:

http://mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

المحور الثاني

دراسات وتحليل بعض نماذج قضايا مراكز الأبحاث

يمكننا هنا أن نقدم مثالاً تحليلياً على دور مراكز الأبحاث في ذلك ، فالكثير من مؤسسات الأبحاث التي درست حقبة الرئيس الأسبق الأمريكي (جورج بوش الأبن) للأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ توصلت إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه المرحلة لم تنجح إلا جزئياً بسبب التأييد الضئيل لسياستها هذه وحتى من جانب حلفائها سيما فيما يتعلق بإدارة ملفي الحرب على الإرهاب منذ عام ٢٠٠١ والحرب على العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من سيطرة المحافظين الجُدد على البيت البيض وقتئذ ، ولكن رد الفعل من الرأي العام المحلي الأمريكي والعالمي أيضاً الذي أتسم بالسلبية ؛ مما أدى إلى تراجع شعبية الرئيس (بوش الأبن) في حينها لاحقاً . لذا وصف (وليم فولبرايت) في كتابه (غطرسة القوة) المشهد بوجود اتجاهين هما الاتجاه المعتدل (أمريكا لينكولن ، وأدلاي ستيفنسن) ، والاتجاه المتشدد (أمريكا تيودور روزفلت والمُحافظين الجُدد) الذي يرى نفسه إنه على صواب دائم ليدور الصراع بين العقلانية والاعتدال تارة ، وبين من يمثل القوة والغطرسة معاً تارة أخرى [١٥] . إذ استفادت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (بوش الأبن) عام ٢٠٠٢ من الدراسة التي أعدها كل من (دونالد رامسفيلد ، ريتشارد بيرل، بول ولفوويتز، ودوغلاس . ج. فايث) في عام ١٩٩٢ ، لاسيما وإن هذه الدراسة قد اجريت في مراكز أبحاث متخصصة، لتجري عملية إعادة صياغتها في مؤسسة مشروع القرن الأمريكي (Century foundation) تحت عنوان (وثيقة الأمن القومي الأمريكي) ، لتتحول إلى استراتيجية رسمية في الدولة، وكان الهدف الاستراتيجي من مشروع القرن الأمريكي الجديد هو الآتي [١٦] :

١. استعمال القوة العسكرية من أجل السيطرة على منطقة الخليج العربي .
٢. ضرورة تغلب الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف التهديدات التي تواجهها .
٣. أهمية التفوق العسكري الأمريكي على مختلف القوى العظمى .
٤. تأمين بقاء القواعد العسكرية الأمريكية والتسهيلات العسكرية في الكثير من مناطق العالم من أجل تقويض أي قوة إقليمية مناوئة .

٥. تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي لاستكمال متطلبات السيطرة على الفضاء الخارجي.
٦. العمل على اضعاف الصين وتغيير نظام الحكم فيها مستقبلاً.
٧. بناء نظام عالمي جديد بقيادة أمريكية صارمة تعمل على ردع كل من كوريا الشمالية وإيران وسوريا وحتى ليبيا قبل التغيير.

من هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كشف مقومات قوتها الاستراتيجية النوعية من اجل تقويض واحتواء مقومات قوة المنافسين والخصوم على حد سواء، لا سيما وان سلاح المشاة البحرية الأمريكية يركز على ما يعرف ب (بنية القوة ٢٠٣٠)، وهي جزء من الرؤية الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية المراد تطبيقها في السياسة الدولية، وصولا إلى الاستعداد لمواجهة التحدي الصيني من خلال تحديث القوات الأمريكية وادخال ثلاثة أرباع بطاريات المدفعية المقطورة بأنظمة صاروخية بعيد المدى، فضلا عن تخفيض اسراب الطائرات الهليكوبتر وادخال نوع من الصواريخ الجديدة المضادة للسفن التي تطلق براً، والتركيز على المنظومات الجوية الجديدة من دون طيار، لتكون هذه الاستراتيجية جزءا من الدروس المستفادة خلال الحرب الروسية ضد أوكرانيا التي بدأت منذ شباط عام ٢٠٢٢ [١٧]. مع الأخذ بالحسبان في النموذجين أعلاه الغاء زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الصين المقررة في السادس من شباط؛ بسبب أزمة منطاد التجسس الصيني الذي دخل الأراضي الأمريكية واسقاطه قبالة سواحل ولاية ساوث كارولينا في النموذج الأول، وزيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن العاصمة الأوكرانية كييف في العشرين من شباط عام ٢٠٢٣، من أجل ارسال رسالة قوية للمنافس الروسي على استمرار أمريكا وحلفائها الغربيين في دعم أوكرانيا، وصولا إلى وضع قواعد جديدة في التعاطي مع ملفات وقضايا السياسة الدولية المستقبلية في النموذج الثاني.

وفي المخطط التوضيحي أدناه يمكننا أن نحدد أبعاد دراسة وتحليل واقع الأزمات على مستوى السياسة الدولية المعاصرة، أما المعادلة الثلاثية الموضّحة في المخطط الآتي فيؤشر وسائل الإدارة المبتكرة للأزمات التي تقوم بها المؤسسات البحثية في الدول المتقدمة سيما الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحديد أولويات الاستعداد والوقاية، واكتشاف إشارات الإنذار، وأخيراً وليس آخراً تحديد شكل مصفوفة الأزمة رياضياً وهي كالآتي [١٨]:

شكل رقم (١) يبين مصفوفة الازمة رياضيا :

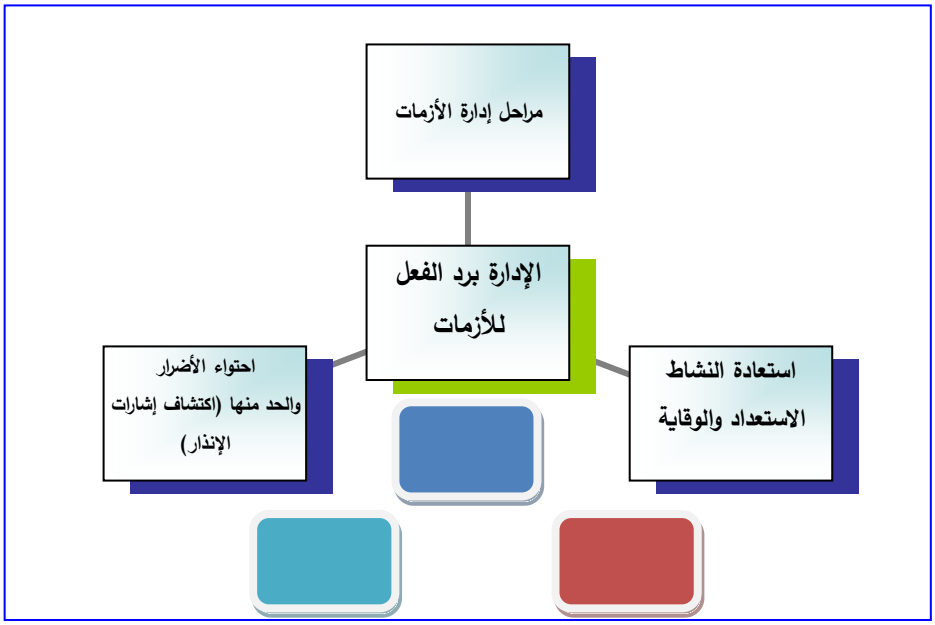

الشكل من تصميم الباحثين .

أولا . مؤسسات الأبحاث في منطقة الشرق الأوسط وتصنيفاتها للأزمات وللأبحاث

تأسست مؤسسة ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس (The Leonard Davis Institute for international relations – The Hebrew University in Jerusalem) في عام ١٩٧٢ في حرم جبل المشارف (سكوبس) التابع للجامعة العبرية ، وتعّد هذه المؤسسة هيكلاً مؤسسيا يرتبط رسميا بكلية العلوم الاجتماعية وتضطلع بأدوار بحثية من أجل تحقيق الأهداف في مجال تعزيز البحث العلمي في مجال نظريات العلاقات الدولية ، وتقديم المفاهيم العالمية للسياسات الدولية وللرأي العام (الإسرائيلي) من خلال تعزيز الحوار والبحث خدمة للمؤسسات البحثية القومية التي تجري أبحاثها في مجال الأمن والعلاقات الخارجية في إسرائيل ، فضلاً عن كونه مركزا بحثيا ينسق الأبحاث مع الدوائر التابعة للجامعة العبرية نفسها [١٩] . أما مركز أريل لأبحاث السياسة (The Ariel center for policy research) الذي تأسس عام ١٩٩٧ فقد كان من أجل إجراء الحوارات والمناقشات بشأن السياسات الأمنية التي نتجت بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ، إذ يسعى المركز لإيجاد خطة استراتيجية (لإسرائيل) يمكن أن تقدم لصنّاع القرار والرأي العام على حد سواء ، لاسيما وإنه يتبنى موقفا يمينيا متشددا من عملية السلام في المنطقة على أمل الوصول إلى

وضع السياسات البديلة مستقبلاً[٢٠] . في حين تسعى مؤسسة ديموقراطية (إسرائيل) (The Israel democracy Institute) التي تأسست عام ١٩٩١ نحو التخطيط للسياسات والاصلاحات الحكومية والإدارات العامة وكذلك للمؤسسات والقيم الديموقراطية في مرحلة النشوء والتأسيس ، لا سيما وإن هذه المؤسسة تعّد من مؤسسات التفكير المستقلة التي تحول دراساتها المعاصرة إلى مركز أو قاعدة للبيانات وللمعلومات والدراسات المقارنة أيضا لدى كل من الكنيست والحكومة معا ، ليكون بمنزلة الهيئة الاستشارية لصنّاع القرار والرأي العام من أجل المساعدة في معالجة قضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط وبحسب الخيارات المطروحة في عملية السلام في قضية الصراع العربي – (الإسرائيلي) [٢١] .

ومما تقدم تقوم الكثير من مراكز الأبحاث بإجراء تصنيف شامل للأزمات وفقاً لهذا المنظور التحليلي فيكون كالآتي [٢٢]:

١ . الأزمات بحسب مجالها (عام، خاص، مشترك، نفط، وتعليم . . .) .
٢ . الأزمات بحسب تكوينها (قيامها ، تسارعها ، النضج، الانحسار، والاختفاء) .
٣ . الأزمات بحسب العمق والتأثير (سطحية، هامشية، عميقة، ومتغلغلة) .
٤ . الأزمات بحسب الأداء السلوكي (الإحساس بالظلم، الإحساس بالصدمة، والأزمات الضمنية مثل أزمة الثقة) .
٥ . الأزمات بحسب علاقتها بالخارج (أزمة عالمية، أزمة محلية) .
٦ . الأزمات بحسب نوعها ومضمونها (سياسية، اقتصادية، واجتماعية . . .) .
٧ . الأزمات بحسب حجمها (كبيرة، متوسطة، وصغيرة) .

إذ تدل مؤشرات الفجوة في البحث العلمي التي تعاني منها الدول العربية في عام ٢٠٠٥ على انخفاض الانتاج البحثي للمعلومات في الكثير من مجالات الحياة والتي تكمن في الآتي [٢٣] :

١ . انخفاض حجم الانفاق على البحوث والتطوير ليصل إلى معدل (٠,٢ %) من إجمالي الناتج المحلي العام، لنجد إن النسبة تتحدد لكل نسمة ب (٦) دولارا مقابل (٩٥٣) دولارا في الولايات المتحدة والأمريكية و (٤٠) دولارا في الصين على سبيل المثال .
٢ . انخفاض نسبة النشر البحثي العربي مقارنة بالنشر العالمي والتي لا تتعدى (٠,٧%)، وهي أقل من السدس في اجمالي عدد السكان العربي مقارنة بعدد سكان العالم .
٣ . انخفاض معدل عدد الكتب البحثية المؤلفة والذي لم يتجاوز (١,١ %) من الانتاج العالمي مقارنة بنسبة سكان الدول العربية التي تشكل (٤,٥ %) من سكان العالم .

ثانيا . خصائص المحتوى البحثي وتقويم مؤشرات الأفضلية

أما خصائص انتاجية عصر المعلومات في مجال الأبحاث على مستوى العالم التي شخصّها كل من (نبيل علي ونادية حجازي) في كتابيهما الصادر عام ٢٠٠٥ (الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة) فنجدها تمحورت حول الآتي (٢٤) :

١. نسبة البحوث البنيوية والمتعددة الاختصاصات.

٢. نسبة انتاج البرمجيات الذكية والروبوتات الصناعية المعرفية.

٣. نسبة انتاج المحتوى الرقمي المحلي مقارنة بنسبة انتاج المحتوى الرقمي المستورد من الخارج.

٤. نسبة البحث في العلوم الأساسية مقارنة بأجمالي البحوث في العلوم الأخرى.

وفي عام ٢٠١٦ نشر تقرير عن جامعة بنسلفانيا الأمريكية الذي حددَ أبرز خمسة مراكزٍ دراسات عربية فقط من ضمن أفضل عشرة مراكز شرق أوسطية ،وكذلك من بين أفضل (٧٥) مركزاً بحثياً في المنطقة عموماً ، والبقية من حيث العدد تتقاسمها كل من تركيا وإسرائيل ، وقد تجاوزت فيها ميزانية البحث العلمي المخصصة من دولهم إلى (٢٠) مليار دولار خلال العام ٢٠١٥، بل إن من ضمن خمسة مراكز عربية أثنين منهما فقط يُعدّان فرعان لمؤسسات بحثية أمريكية تابعة لها ، وهما كل من مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت ومركز بروكنجز في الدوحة، وتأتي في المراتب الثلاث الأولى على مستوى الشرق الأوسط ثلاثة مراكز دراسات رسمية تموّلها الحكومات وهي كالآتي (٢٥) :

١. مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية المموّل من الحكومة الأردنية نفسها ، وذلك ما يفتح أملاً بأن تأخذ مؤسسات التعليم العالي العربية بزمام المبادرة في البحث العلمي مستقبلاً .

٢. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر الذي أسسه الصحفي المصري الراحل (محمد حسنين هيكل في عام ١٩٦٨) في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، والتابع لمؤسسة الأهرام الصحفية المموّلة من الدولة أيضاً .

٣. معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب الحكومية والذي يهتم برصد الصراع العربي الإسرائيلي والتوازنات العسكرية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط (٢٦) .

المحور الثالث

تناقض ثنائية محورية مراكز الابحاث عالميا وهامشية دورها في العراق

لمركز الابحاث على اختلاف مسمياتها دور أساسي في عملية صنع القرار, فضلاً عن تحديد المسارات التي تسلكها الدول في تعاملها مع القضايا التي قد تنعكس سلباً أو إيجابيا على طبيعة القرار السياسي المتخذ، سواء على مستوى القرارات الاعتيادية المتعلقة بالشؤون التنظيمية الروتينية أم على مستوى القرارات المتوسطة الاهمية كقرارات التنمية الاقتصادية والرفاهية على مستوى القرارات الاستراتيجية العليا المتعلقة بالأمن والوجود او حتى على مستوى الاستشراف المستقبلي والاستعداد الاستراتيجي لمواجهة القضايا والمهام المستقبلية الكبرى عبر تقديم الأفكار العلمية والعملية الواقعية لكافة المؤسسات، طالما أن الرؤية والرسالة والأهداف لكل منها هي واحدة، كونها تنجز الدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار من خلال توصيات تمكن صانع القرار من صياغة سياسات ناجحة حول قضايا الدولة وطرق معالجتها بشكل صحيح وعلمي. وعلى هذا الأساس يحتاج إلى التعمق في أسباب عدم فعاليتها في الكثير من المجالات سواء الأكاديمية أم الحكومية، كونها أخذت مكانة في عملية إصدار العديد من الأبحاث العلمية فضلا عن تقديم أوراق سياسية (policy paper)، التي يحتاجها صانع القرار في القضايا المتعلقة بالمصلحة العليا للدولة، حتى صارت تمثل أحد اهم الدلائل الهامة على تطور الدولة واهتمامها بالبحث العلمي[٢٧] ، انطلاقاً من الضرورات المجتمعية الملحة في الوقت الراهن كون تلك المراكز تعد الرافد المهم لكثير من الحلول التي تحاول معالجة جميع تحديات التي يواجها صانع القرار، وعلى هذا الأساس يفترض أن تأخذ مراكز الفكر الدور الأساسي في جميع مؤسسات الدولة. ولا يخفى أن الإنفاق المالي على البحث العلمي يُعد أحد المؤشرات المهمة لقياس تقدم الشعوب ومعرفة مدى اهتمام وتقدير الحكومات لتدعيم مسيرة العلم والتقدم التكنولوجي من جانب، والارتقاء بمجالات التنمية وتحقيق رفاهية الشعب من جانب آخر، وقد تم التعارف على معايير خاصة تساعد على تشخيص أماكن الضعف في عملية توظيف القدرات البحثية في كل دولة، التمييز بين ثلاث فئات من الدول: فئة تتمتع بقوة بشرية علمية كبيرة ولكن تعجز قدراتها المالية عن الاستفادة منها، ودول أخرى لديها إمكانات بشرية محدودة أو ضعيفة، ولكنها تتمتع بموارد مالية كبيرة، ودول أخرى ينقصها الإمكانات المالية والبشرية. على هذا الأساس فإن أي خلل في التوازن بين العناصر البشرية والمادية يعرقل أي تقدم ممكن في البحث العلمي، ووفقاً لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء، التي جمعت عبر مسوحات إقليمية مصغرة، فإن ٤ بلدان فقط حول العالم تنفق ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار

سنويًا على البحث والتطوير، تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة ثم الصين [٢٨] . في حين تقع بعض الأخطاء داخل مراكز الفكر من خلال السماح لأشخاص ليس لديهم مؤهلات علمية تمكنهم القيام بأبحاث علمية واوراق سياسية (POLICY PABER) من أجل تصحيح مسار معين أو الاسهام بحل المشاكل داخل الدولة، على الرغم من افتتاح مراكز دراسات استراتيجية متعددة ولكن بقيت بمحدودية بسيطة، وبهذا لا يمكن ان تأخذ مساحتها الكبيرة في صنع القرار، فضلاً عن أن بعض مراكز الدراسات تقوم بتحليل المشاكل أو قضايا الدولة وفق ما يريده الزعيم أو القائد السياسي وبما يناسب تفكيره أو تفكير المدير أو الرئيس المباشر، أي عدم تقديم المعطيات كافة التي من الممكن أن تؤدي إلى صياغة القرار المناسب.

أما في العراق فإن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي خلال المدة (٢٠١١ – ٢٠٢٠) قد شخصّت نقاط الضعف بشكل عام، للعمل نحو ايجاد حالة من الترابط المعرفي بين منظومة التعليم العالي مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص كافة سيما فيما يتعلق بالمهام الاستشارية، من هنا توجهت الدولة العراقية إلى مراكز الأبحاث في الجامعات من أجل معالجة المشكلات الفنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية التي تعرقل عملية تنفيذ برامج التنموية البحثية، فضلاً عن تحقيق الصلة بين وزارات الدولة الانتاجية (الصناعة على سبيل المثال وما سواها من وزارات) وبين مؤسسات البحث العلمي مع توفير الامكانيات المادية والبشرية بُغية استثمار الكفاءات العلمية فيها، والاشراف على تدريب الطلبة والباحثين في المشاريع الصناعية والزراعية بما يؤدي الى نمو قدراتهم على اختيار التكنولوجيا المناسبة في مجال البحث العلمي [٢٩] .

وعلى الرغم من ضرورة وجود مراكز بحث وتفكير كبرى توازي حجم التحديات التي تواجه الدولة العراقية والمجتمع العراقي غير ان الواقع يشير الى حجم التخلف الذي تعاني منه مراكز الابحاث العراقية سواء على مستوى الرؤى والخطط او الامكانيات المادية أم القدرات البحثية والتنظيمية او التمويل اللازم للنهوض بمهام كبرى تدعم عملية صنع القرار وتسهم بمعالجة تحديات الامن والتنمية والجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وتطرح الحلول المناسبة لمواجهة تلك المشكلات.

ولكي تقوم مراكز الابحاث والفكر بالأداء صحيح داخل منظومة صنع القرار العراقي تحتاج عدة شروط ومعايير من بين اهمها الاتي:

١. إعادة النظر في القوانين والأنظمة والتعليمات المرتبطة بمراكز الأبحاث والدراسات في العراق، لمنع الفوضى والارتباك الذي يسودها، وإعطاء الصفة القانونية لمخرجات هذه المؤسسات كموجهات

وعناصر دعم سواء في صنع القرار أم رسم السياسة العامة للوزارات والمؤسسات التابعة لها فضلاً عن رسم السياسة العامة للبلد وصنع القرار الوطني .

٢. الإيعاز إلى المؤسسات الحكومية لتأخذ بعين الأهمية ما يصدر عن هذه المراكز من مخرجات لاعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة، وترك العمل بالعقلية الارتجالية غير المحترفة في إدارة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والتي لم تجلب إلى البلد إلا الخيبة والفوضى، وهدر الوقت والمال .

٣. تأسيس مراكز أبحاث في جميع الوزارات العراقية أو على الأقل في الوزارات المهمة والحيوية على الرغم من وجود بعض مراكز الدراسات لبعض الوزارات، ويكون ارتباط تلك المراكز بمكتب الوزير مباشرة، وتضم باحثين متفرغين مهمتهم رصد القضايا والتطورات المختلفة داخل العراق وخارجه، وإعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم.

٤. الارتقاء بمكانة ومستوى مراكز الأبحاث الوطنية بالمراكز الإقليمية والدولية المناظرة، مع إعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث، وبناء المواقف وتبادل الخبرات.

٥. يمكن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية أن تستفيد من مراكز الأبحاث التابعة لها في إعداد المناهج التدريسية للطلبة في الجامعات، على أن توفر لهذه المراكز البنية التحتية اللازمة من الدعم والتمويل والتدريب.

٦. ضرورة رسم استراتيجية واضحة من أجل تأسيس مراكز الأبحاث في أعلى المستويات، وأن يكون لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي دور كبير ومؤثر في رسم هذه الاستراتيجية.

٧. إدراك أن المراكز البحثية ليست صرحا يقام على التجربة والخطأ والميول والرغبات، بل هي عقل مفكر قد يتوافق أحيانا مع بعض المنطلقات الحكومية، وأحيانا أخرى قد يتقاطع معها بشدة، وفي كلا الحالين يجب احترام دورها والسير على هدى استشاراتها مع توفير الحرية اللازمة لها لتنجز عملها بموضوعية واحترافية .

٨. توفير التمويل المالي المستقر والدعم المؤسسي القوي من اجل نجاح مراكز الأبحاث والدراسات في تحقيق أهدافها ، على أن يكون التمويل والدعم كافيان لتأمين المستلزمات المادية والبشرية التي تحتاج إليها لتمويل نشاطاتها كافة .

الخاتمة والاستنتاجات

تؤدي مراكز الأبحاث في أغلب دول العالم دوراً تنموياً ملحوظاً في مجال توجيه مسارات البحث العلمي نحو الارتقاء بأدواته الإجرائية من أجل مواكبة التطور العلمي الحاصل في ركب الحضارة العصرية الحديثة والمتمثلة بثورة تكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات العلم والمعرفة سيما في الدول المتقدمة ، ناهيك عن الاستعداد في ممارسة الدور البحثي والتعليمي المنشود لإعداد الملاكات المتخصصة في مجالات العلم الحديثة والمتطورة التي تشهد حاليا الدخول في عصر المعلوماتية الرقمي الذي يتطلب حالة من التفاعل مع متطلبات وحاجات المجتمع ،لإدامة الزخم العلمي وتوجيهه نحو الإبداع والابتكار ومن أجل تأمين متطلبات الأمن المعرفي ،كونه المتغير الرئيس في معادلة ضمان النهضة العلمية بالتطور التكنولوجي في مجالات الحياة كافة .

بمعنى العمل على توفير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي سيكون الأساس والمعيار لنهضة الأمم والشعوب في المستقبل القريب تارة، والمنطلق الرئيس في التميّز النوعي مقارنة بالتطور الحاصل في منظومة البحث العلمي في الدول المجاورة للعراق وبخاصة دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط تارة أخرى .

لذا فلا بُدّ من توجيه الاستثمار الحقيقي نحو البحث العلمي الذي يُعّد في الكثير من دول العالم المتقدم المصدر الأساسي والمورد المهم للثروة، كما هو الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين واليابان وماليزيا وسنغافورة وكندا وغيرها من الدول التي خطت خطوات مهمة وحاسمة في مجال التقدم العلمي في مراكز الأبحاث كافة .

يُضاف إلى ذلك الأخذ بالحسبان من أن الاهتمام بالعملية البحثية يشكل المحور الرئيس في حل جميع المشكلات والأزمات التي يُعاني منها المجتمع ، سيما تلك التي تتعرض لسنوات من المِحن والأزمات والنوائب والحروب المتكررة (كما حدث في العراق في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها في ظل مواجهة خطر ظاهرة الإرهاب الدولي) ، فضلا عن ضرورة صيرورة مناهج ومراكز فكر متخصصة تعمل بعلمية تخصصية من أجل الخروج من كل السلبيات التي لحِقت بالمجتمع سابقاً ولاحقاً على أمل الانفتاح نحو آفاق الحلول والمعالجات الجديدة لرسم ملامح مستقبل البحث العلمي .

من هنا يمكننا أن نخلص إلى أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث والتي تكمن في الآتي:

١. نشر ثقافة الوعي بضرورة وأهمية مراكز الأبحاث في جميع التخصصات لمواجهة أبرز الأزمات التي تعاني منها شعوب المنطقة عموماً، ومنها الحروب والنزاعات والتطرف والغلو الفكري الذي يضرب بُنية المجتمعات داخليا والعمل على صيرورة مقومات استدامة السلم والسلام في مرحلة ما بعد الصراعات والحروب.

٢. تنمية الوعي المجتمعي بخطورة تحديات المرحلة الراهنة للحفاظ على السلم الاجتماعي (السلم الوطني) ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي التي تعاني منها أغلب دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، والشروع في بناء مرتكزات التمكين للاستقرار الشامل في المجتمع والمُضي نحو النهوض بالواقع البحثي في مراكز الأبحاث جميعاً حاضراً ومستقبلاً.

٣. استيعاب جميع الكفاءات البحثية في العملية التنموية الشاملة الراهنة من أجل الخروج من المشكلات كافة، مع اعتماد الحلول والبرامج الواعدة التي تعتمد على التخطيط العلمي الاستراتيجي الناجز لتجاوز المِحن والأزمات.

٤. تأسيس مراكز متخصصة في موضوعة البحث العلمي واعتماد أحدث التقنيات العلمية التي من شأنها أن ترفد مؤسسات الدولة كافة بالمعلومات والمعرفة التي من شأنها تطوير مكامن القوة والتميّز والإبداع في المواطن والدولة العراقية عموماً، مع توظيف جميع موارد الدولة لفائدة المجتمع لتحقيق أعلى منفعة متبادلة في ظل الاستجابة السريعة لفاعلية جودة الأداء وحُسن الإدارة بشكل خاص.

٥. البدء في عملية تنموية شاملة لمعالجة مشاكل المجتمع كافة ((الفقر، الأمية، المرض، العجز، العوز، والشيخوخة . . .)) إعمالا بما نصّت عليه الفقرات الأربع من المادة (٢٩) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٦. الاعتماد على وسائل وأدوات التطور الحديثة في مجال البحث العلمي في مراكز الأبحاث مما يمكّنها في أن تجعل الإنسان على المحك أمام قضايا البحث والتحليل الاستراتيجي الراهنة، ومن أجل اكتساب المهارات الكافية والمعارف الجديدة كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع والحفاظ على تماسكه والموائمة

مع الطفرة الحاصلة في التطور النوعي لدى الفئات العمرية من الشباب في وقتنا الراهن ؛ لما تحمله من محتوى فكري فيه الشيء الكثير من النضج المعرفي المنفتح على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة كافة والاستفادة من طاقاتهم الإبداعية ،ليكون لهم الدور الريادي الفعّال والايجابي في تنمية مجتمعات البحث المتنوعة في مجالات الحياة كافة .

٧. استثمار طاقات المجتمع الحالية وبخاصة التي لديها الرغبة والقدرة على تنمية الذات والمعارف، مع الأخذ بالحسبان حالة الشيخوخة التي تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدم (أوروبا وأمريكا حصراً) ، والتي تسعى إلى فتح باب هجرة أمام العقول والكفاءات، لرفد مجتمعاتها بالقوة والتمكين لتجاوز مواطن الخلل والضعف في بنيتها التركيبية التي تعاني من التقادم والهرم بسبب تزايد معدلات كبار السن في فئاتهم العمرية (اختلال بُنية رأس المال الاجتماعي) .

٨. السعي الحثيث نحو الاستفادة من التقارب العلمي والتكامل البحثي الحاصل بين شعوب وثقافات دول العالم المختلفة (بروتوكولات التعاون العلمي المشتركة التي تعقد حالياً بين جميع الدول في إطار التمكين البحثي والمعلوماتي) ، في ظل الثورة المعلوماتية الراهنة للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد التعليم والتعلم والتطور في منظومة البحث العلمي التي تعزز من مكانة الدولة والمجتمع والإنسان علمياً وعملياً حاضراً ومستقبلاً .

٩. ادخال المهارات البحثية الحديثة في صلب عمل مراكز البحث والتفكير الوطنية ومن بينها وسائل الذكاء الصناع وادارة التوقع والهندسة والحوسبة الكمومية التي تتيح الوصول الى خيارات غير متناهية تمتاز بالدقة والوضوح والموضوعية لمواجهة التهديدات المتزايدة والمعقدة التي بات يواجهها الامن الوطني العراقي لا سيما في ظل تحديات الحروب الحديثة خصوصا التهديدات الهجينة وتهديدات الجيل السادس من الحروب وتقديم افكار مستنيرة في مجال التنمية الاقتصادية وتحسين بيئة الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي .

الهوامش والمراجع

١. محمد الساعدي، واقع مراكز الدراسات في صنع القرار، بين الضرورة الاستراتيجية وتحديات المستقبل، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات السياسية، بغداد، ٢٠٢١.

٢. ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ٢٠١٦، ص١٩٤.

٣. خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة, ٢٠١٧, ص ٤٧

٤. وليد عبد الحي، دور مراكز الابحاث في القرار السياسي الاردني, ١٩٨٩ – ٢٠١٠, مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الامريكية، بيروت, ٢٠١٣, ص ٩٥

٥. بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير، ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدول الحديثة النموذج الامريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢, المجلد ٢, كانون الاول, ٢٠٠٩، ص ١٤٠.

٦. المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

٧. فتحي حسن ملكاوي، البناء الفكري مفهومه ومستوياته وخرائطه، المعهد العالمي للفكر الإسلامي international Institute of Islamic thought، واشنطن، ٢٠١٥، ص ٣١٠.

٨. المصدر نفسه، ص ٣١١.

٩. بشار اغوان، أثر صوامع التفكير والدراسات الامريكية في التخطيط الاستراتيجي الامريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق, ٢٠١٦, ص ٢٩

١٠. المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

١١. لاسيما وإن أول من ترأسه رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينجيرو يوشيدا (١٨٧٨ – ١٩٧٦) ويرأسه حالياً شيجيميتسو ميكي.

١٢. متاح على الرابط، تاريخ الزيارة ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٢، ص ١.

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:xW0cOZgI-YkJ:https://www.iicss.iq

١٣. فتحي حسن ملكاوي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠٥.

١٤. سامي الخزندار وطارق الاسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي، دفاتر السياسات والقانون، الجامعة الاردنية، العدد ٦، عمان، ٢٠١٣، ص ٩٨

١٥. نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

١٦. ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٦.

١٧. بلا، توقعات المستقبل: توقعات أمريكية! هل ستندلع حرب بين الصين والولايات المتحدة بحلول ٢٠٢٥، العدد / ١٧٥١، ٩ شباط ٢٠٢٣، ص ٤. متاح على الرابط:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8000/

تاريخ الزيارة ٢١ / ٢ / ٢٠٢٣.

١٨. د. نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٥.

١٩. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١، ص ص ١٢٧ – ١٢٨.

٢٠. نعمة العبادي، مركز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠٠٩، ص ٨٦

٢١. المصدر نفسه، الصفحة نفسها . فضلاً عن وجود العديد من المراكز الأخرى المعنية بالشأن (الإسرائيلي) وقضايا الصراع العربي – (الإسرائيلي) ، مثل مركز (إسرائيل) / فلسطين للأبحاث والمعلومات الذي تأسس في القدس منذ عام ١٩٨٨ ، ومركز تامي شتاينمتز لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب الذي تأسس عام ١٩٩٢ لمعرفة استطلاعات الرأي بشأن تعاون إسرائيل مع فلسطين والدول العربية ،ولتكون قاعدة معلومات شاملة متوافرة أمام صنّاع القرار في إسرائيل ، ومؤسسة حاييم هرتزوج لسياسات الإعلام والمجتمع في جامعة تل أبيب التي أنشئت عام ٢٠٠٢ ، ولتكون جزءاً من كلية الدراسات الاجتماعية في جامعة تل أبيب أيضاً ،يُنظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٠ . وللمزيد من الاطلاع يُنظر : مركز موشيه دايان للدراسات الأفريقية والشرق أوسطية ومركز يريز للسلام ٢٠١٠ ، ومركز اسحاق رابين ، ومؤسسة موريس فالك للأبحاث الاقتصادية في إسرائيل التابعة للجامعة العبرية في القدس ١٩٦٤ ، ومركز بيغين – السادات للدراسات الاستراتيجية ، ومركز القدس للعلاقات العامة ، ومركز أدفا المتخصص بقضايا القانون والعدالة والمساواة في المجتمع الإسرائيلي ، ومؤسسة مايرز جي دي سي – بروك دايل المتخصص في الابحاث الاجتماعية التطبيقية ، وأخيراً وليس آخراً المركز اليهودي – العربي المتخصص لدعم التعايش والمساواة بين اليهود والفلسطينيين الذين يعيشون في داخل الخط الأخضر ويحملون الجنسية (الإسرائيلية) . . . وكذلك يُنظر : المصدر نفسه ، ص ص ١٣٠ – ١٣٣ .

٢٢. نصير مطر الزبيدي، المصدر السابق نفسه، ص ص ٣١ – ٣٢ .

٢٣. د . عبد السلام ابراهيم بغدادي، الحريات الأكاديمية والابداع دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء التجارب العراقية والعربية والعالمية، مركز عمّان لدراسة حقوق الإنسان، عمّان، ٢٠٠٦، ص ١١٥ .

٢٤. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٦ .

٢٥. (٢٥) أحمد نظيف ، ما هي أفضل مراكز الدراسات والأبحاث في الشرق الأوسط ، ٨ / ٢ / ٢٠١٧ ، متاح على الرابط :

- https://raseef22.com/economy/2017/02/08 .

٢٦. بسمة خليل نامق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨

٢٧. أ .م .د . محمد كريم كاظم، مراكز البحوث ودورها في عملية صنع القرار وتحقيق الامن القومي، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٨ , كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين , ٢٠٢٠ , ص ٤٧

٢٨. مباركية امين، دور مراكز الفكر الاستراتيجي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨ ، ص ٣٤ .

٢٩. د . عباس علي محمد الحسيني، كيف نجعل من مركز البحوث مصدراً لإنتاج الأفكار وليس مجرد مستودعاً لتجميع المعلومات دراسة في الواقع العربي والعراقي، متاح على الرابط الاتي:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:zD6erT9_pcQJ:https://www.icajo.com/index.php/2015-11 ، ص ٤-، تاريخ الزيارة ١٤ / ١١ / ٢٠٢٢.